حتمية تهيئة النظام الضريبي لدعم الشمول المالي في مصر

دكتور
حسام عبدالعال عبدالعال شعبان
مدرس الاقتصاد السياسي والمالية العامة
كلية الحقوق – جامعة عين شمس

مقدمة

تحتل الضرائب في العصر الحديث مكانة مهمه باعتبارها اهم إيراد يمكن ان تحصل علية الدولة لسد حاجتها من النفقات، فلم تظهر الضرائب بمفهومها الحالي الا بعد ان مرت بتطورات عديده، فالضرائب لم تكن معروفة من قبل الافراد الذين عاشوا علي هيئة جماعات وعشائر والسبب في ذلك يعود الي انعدام المرافق المشتركة والحاجات العامه التي تستلزم وجود نظام ضريبى.

إلا انه بمرور الزمن وظهور الحياة الجماعية اصبحت حاجة الافراد غير قاصرة علي الدفاع وإنما ظهرت الحاجه الي المحافظه علي الامن والفصل في المنازعات التي تقوم بين الافراد فكان لهذه الاسباب الأثر البالغ في ضرورة الأستعانة بالهبات والتبرعات التي تقدمها طبقة الاغنياء .

وبعد انعدام روح التعاون بين الافراد وتعقد الحياة والعلاقات العامة أتجه الحكام الي فرض التكاليف الإلزامية كالدفاع والمحافظة علي الأمن وتم فرض هذه التكاليف علي الاموال عن طريق الرسوم مقابل ما يحصل عليه الافراد من منفعة خاصه يتم تقديمها لهم خلال المرافق العامة مثل (الطرق / المرافق والكثير من الخدمات..... الخ) .

إلا ان حاجات الافراد لم تقف عند حد معين وإنما اخذت بالتوسع اللامحدود، بالإضافة الي ازدياد اللجوء الي فرض الضرائب علي الافراد من اجل سد الاحتياجات المتزايده والتخفيف من عجز الموازنة العامة حتي ولو لم يحصل الافراد علي منفعة خاصة مقابل دفعهم للضرائب مثل (الضرائب علي المحلات/ الاسواق /المعاملات) بإعتبارها ضرائب غير مباشرة .

لكن احتياجات الدولة ونفقاتها لازالت في تضاعف مستمر مع تطور الحياة مما جعل الضرائب غير المباشرة عاجزة وحدها عن سد هذه النفقات مما دفع الدول الي فرض الضرائب المباشرة معتبرة اياها واجبات يقوم الافراد بدفعها مشاركة منهم في تحمل الاعباء العامة .

وبعد ان استقرت الضرائب علي ما هي عليه من مفهومها الحالي، اصبح اهتمام الدولة بها لا علي اعتبارها من الموارد المالية المهمة للدولة فحسب، ولكن علي اساس انها اصبحت من اهم الادوات الرئيسية في السياسة الاقتصادية والاجتماعية والتي تلجأ إليها الدولة لتحقيق اهدافها وللاهمية التي تتمتع بها الضرائب فى الوقت الحاضر فإن دراستها اصحبت من الموضوعات المتشابكة والمتعددة لذا سوف ينصب هذا البحث علي جانب لا يخلو من الاهمية في دراسة النظام الضريبي وهو " حتمية تهيئة النظام الضريبى لدعم الشمول المالي في مصر" ، حيث تواجة مصر اليوم تحدياً اقتصادياً بالغ الاهمية،وهو ضرورة التحول من اقتصاد يعتمد علي المدفوعات النقدية وسيلة اساسية لتسوية المعاملات المالية والتجارية الي نظام حديث ينهض علي التسوية المصرفية والالكترونية والتي لا تعامل نقدي فيها سوي نسبة صغيرة.

وتأتي اهمية هذا التحول لما يترتب عليه استمرار التعامل النقدي من مضار علي جهود التنمية الاقتصادية تتمثل في تشجيع نمو القطاع غير الرسمي، وعدم استفادة الوحدات الاقتصادية من أليات التمويل المتاحه وتشجيع التهرب الضريبي، وعدم استفادة محدودي الدخل من الخدمات المالية والمصرفية الحديثة ، وضعف الثقافة الإدخارية والاستثمارية ، وتيسير غسيل الاموال ، وتمويل الإرهاب وتجارة المخدرات وغيرها من الانشطة غير المشروعة.

لذلك فان التحول الي نظام المدفوعات المصرفية والالكترونية يشجع دخول الانشطة غير الرسمية في القطاع الرسمي ، ويحد من التهرب الضريبي والجمركي ، ويساهم في زيادة معدلات الشمول المالي واتاحة الخدمات المالية لكل فئات وطبقات الشعب ، ويحسن من كفاءة النظام المالي ، كما انه يساهم في مكافحة الجرائم المالية وما يرتبط بها من غسيل اموال وتمويل انشطة غير مشروعه.

وبناءً علي ذلك فقد وضعت الحكومة خطه محكمه لتطبيق اجراءات هيكليه للإصلاح المؤسسي للنظام الضريبى في مصر خلال

العام٢٠١٩/٢٠٢٠م لدعم الشمول المالي والتحول إلى الإقتصاد الرقمي ، جنباً الي جنب مجهودات توسيع القاعدة الضريبية مع مراعاة اسس ومبادئ العدالة ، وضمان التوزيع العادل للأعباء الضريبية علي المواطنين دون المساس بالطبقات الاكثر فقراً ، بما يعزز من زيادة الحصيلة الضريبية في العام المالي الجديد بنسبه قدرها ١٢.٧% مقارنة بالعام المالي ٢٠١٨م .

بالإضافة إلي إتخاذ بعض الإجراءات والقوانيين التي تصب في نفس الهدف لتهيئة النظام الضريبى لدعم الشمول المالى نذكر منها :-

قانون الاجراءات الضريبية الموحد .

تعديل قانون الضريبة علي الدخل .

الاهتمام بالعنصر البشري في المنظومة الاصلاحية للضرائب حيث وضعت هيكل وظيفي جديد لمصلحة الضرائب ، وتم التنسيق لمراجعته مع الجهاز المركزي للتنظيم والادارة ، وانشاء وحدة تقنين المخاطر بمصلحة الضرائب لتتولي تغذية المراكز الضريبية المتخصصة بالملفات ذات الاولوية المتوقع ان تحقق حصيلة ضريبية اعلي من خلال فحصها .

ميكنة مصلحة الضرائب والتحصيل الالكتروني للضرائب.

الأهـــداف والأهمية

يهدف البحث إلي تحقيق ما يلي :-

بيان الشمول المالي بصوره عامة من حيث المفهوم والبعد المالي واهميته والدور الذي تلعبه الضرائب في دعم الشمول المالي .

الخروج بمقترح يؤدي الي تهيئة النظام الضريبى وتعزيز نسب الشمول المالي للحصيله الضريبيه في مصر ووضع الازدواج الضريبي والحد من التهرب الضريبي

تعزيز وتفعيل وتطبيق السياسات والاستراتيجيات لنجاح منظومة الشمول المالي مما ينعكس اثرها الايجابي علي كافة افراد المجتمع وخاصة الفئات الفقيرة والمهمشة .

تعزيز استخدام تقنيات التكنولوجيا في تطوير مصلحة الضرائب .

اهمية موضوع البحث :-

يتناول الموضوع مسألة في غاية الاهمية وهي الدور المؤسسي نحو الشمول المالي ورؤية مصر ٢٠٣٠م .

النظام الضريبي يعتبر مصدراً مالياً هاماً لا يمكن الاستغناء عنه مهما بلغ الاقتصاد الوطني درجة من التطور والتقدم.

للسياسة الضريبية الناجحة دورها كأداه فعاله لمعالجة الازمات الاقتصادية والاجتماعية عند حدوثها .

اشكالية البحث :-

تدور اشكالية هذا البحث في محاولة الاجابه علي السؤال المحوري التالي :-

كيفية تهيئة النظام الضريبى لدعم الشمول المالي في مصر ؟

وهذا يقودنا لمحاولة الاجابه علي الاسئلة الفرعية التاليه للالمام بهذا الموضوع :-

ما هو الشمول المالي واهميته ؟وما هي التحديات التي تواجهه ؟

ما هو دور الشمول المالي في تعظيم قدرات الاقتصاد المصري من خلال قطاع الضرائب ؟

ما هي الاصاحات الضريبيه الداعمة للشمول المالي في مصر ؟

ما هو الاقتصاد الموازي وما هي اهمية دمجه في الاقتصاد الرسمي ؟

ما هي القوانين التى تدعم الشمول المالي ؟

منهج البحث :-

نظراً لطبيعة الدراسه وتحقيقاً لأهدافها استخدمت المنهج الوصفي التحليلي الذي يتم في ضوئه وضع إطار نظري وافي يتم فيه توضيح للمفاهيم المتعلقه بالشمول المالي وتحدياته. بالإضافة إلي المنهجين الاستقرائي والاستنباطي في جمع المعلومات الخاصة بالدراسة وذلك نظراً لاتجاة اغلب الدول في الوقت الحالي لتطبيق الشمول المالي والمثابره علي تحقيق اقصي المكاسب والنتائج.

خطة البحث :-

للإلمام بموضوع البحث ارتأيت دراسة البحث علي النحو التالي :-

الفصل الأول: مفهوم الشمول المالي وأهميته ومعوقاته

المبحث الاول: ماهية الشمول المالي واهميته.

المبحث الثاني: معوقات (تحديات) الشمول المالي.

الفصل الثاني :- دور السياسة الضريبية في دمج الاقتصاد غير الرسمي

المبحث الاول : ماهية الاقتصاد غير الرسمي .

المبحث الثاني : مزايا دمج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي .

الفصل الثالث : تهيئة النظام الضريبى لدعم الشمول المالي .

المبحث الاول:- التحصيل الضريبي الالكتروني

المبحث الثاني :- القونين التى تدعم الشمول المالي

الخاتمة

النتائج

التوصيات

الفـصل الأول
مفهوم الشمول المـــالي وأهميته ومعوقاته

لقد ظهر مفهوم الشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية بنهاية عام ٢٠٠٧ ، وازداد التوجه العالمي نحو تحقيق الشمول المالي من خلال سياسات وإجراءات تتخذها الجهات النقدية في الدول تهدف الي تعزيز وتسهيل وصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع، وتمكينهم من استخدام كافة المنتجات المالية وتوفيرها بتكاليف منخفضة وحينذاك تم إنشاء التحالف الدولي للشمول المالي (AFI) عام ٢٠٠٨ الذي يعد اول شبكة دولية للتعلم من تجارب الدول في مجال الشمول المالي، ويضم ٩٤ دولة من الدول النامية ممثلة في ١١٩ مؤسسة تنقسم ما بين وزارات مالية وبنوك مركزية ، ويعمل التحالف علي تطوير الأدوات المستخدمة لتطبيق الشمول المالي وتبادل الخبرات الفنية والعملية بين الدول الأعضاء ومساعدتها في صياغة السياسات والاستراتيجيات الإصلاحية، وآليات التطبيق بالإضافة إلي إعداد الزيارات التعليمية في ذات المجال (١).

وقد عقد أول مؤتمر سنوي للتحالف الدولي للشمول المالي في عام ٢٠٠٩م بدولة كينيا ثم عقد بعد ذلك في إندونيسيا، المكسيك ، جنوب أفريقيا ، ماليزيا ، ترينداد وتوباجو ، موزبيق وفيجي .

وفي عام ٢٠١١ أطلقت مجموعة البنك الدولي (W.B) المؤشر العالمي(GLOBAL fin dex) وهو قاعدة بيانات ترصد الجهود المبذولة في مجال الشمول المالي في جميع أنحاء العالم، وقد أصبحت قاعدة البيانات هذه ركيزة أساسية للجهود العالمية لتشجيع الشمول المالي ، وتستخدم لتتبع تحقيق هدف البنك الدولي المتعلق بالشمول المالي بحلول٢٠٢٠، وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتظهر قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي أن ٥١٥ مليون بالغ في مختلف العالم قد فتحوا حسابات إما في

(١) مركز البديل للتخطيط والدراسات الاجتماعية متاح علي الموقع https://elbadil-pass.org/02-9-2017 تحت عنوان كيف لمصر أن تحقق الشمول المالي؟

مؤسسات مالية او من خلال شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في الفترة ما بين ٢٠١٤ الي ٢٠١٧ وذلك يعني ان ٩٩% من البالغين يمتلكون حالياً حسابات مقابل ٦٢% عام ٢٠١٤ ، ٥١% عام ٢٠١١، وفي البلدان المرتفعة الدخل يمتلك ٩٤% من البالغين حسابات مقابل ٦٣% في البلدان النامية ، كما يمتلك ٦٥% من النساء في معظم بلدان العالم حسابات مصرفية مقابل ٧٢% من الرجال(١).

وقد انضمت مصر للتحالف الدولي عام ٢٠١٣، وعقد المؤتمر السنوي للتحالف الدولي للشمول المالي بمدينة شرم الشيخ من ١٣ : ١٥ سبتمبر ٢٠١٧ ، ويعد هذا المؤتمر أهم ملتقي لصانعي سياسات الشمول المالي في العالم ، ويعقد سنوياً في إقليم مختلف كل عام ويركز علي إعداد السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالشمول المالي، وعلي الرغم من احتلال مصر المركز الـ٢١عالمياً ضمن اقتصاديات العالم وفقاً لـ (برايس ووترهاوس كوبرز) إلا أنها تندرج ضمن المجموعة الثالثة بحسب صندوق النقد العربيفيما يتعلق بالشمول المالي، وهي المجموعة التي تضم الدول ذات معدلات شمول مالي اقل من ٢٤% مثل (جيبوتي و موريتانيا) لذلك بدأت الدولة ممثلة في البنك المركزي والمعهد المصرفي المصري ، ووزارة المالية ومصلحة الضرائب (٢) في تسليط الضوء علي الشمول المالي كهدف أساسي من أهداف الإصلاح الاقتصادي وبدء العمل بشكل مكثف علي وضع استراتيجية قومية للتصنيف المالي بجانب تدشين وحدة الشمول المالي.

---

(١) مجدي الأمين، الخدمات المالية بين الاستبعاد والشمول، مجلة المصرفي العدد ٧٧ السودان،٢٠١٥ ص١١:٤ – أحمد ذكر الله ، تطورات المشهد الاقتصادي، تقرير دوري، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر ٢٠١٧/٥/٦ ص ٥.

(٢) البنك المركزي المصري، استراتيجية الشمول المالي، المعهد المصرفي المصري، مصر،٢٠١٧ م ص ١.

المبحث الاول
ماهية الشمول المالي

إن الشمول لغة مصدر شَملَ، ومضادها الاستبعاد، ومنه شمل يَشْمَل، شمْلاً ، فهو شامل، والمفعول مَشْمول للمتَعِّدي، ومنه قوله شَمَلَه برعَايته أي جَعَلَه تحت رعَايته، و وَلاه اهتمامه وشملهم البركة أي عمهم وكذلك شمل بينه عدة غرف أي ضم واحتوي، تضمن، انطوي كتاب يشمل خمسة فصول(١) وفي مختار الصحاح مادة (ش.م.ل) شملهم الأمر بالكسر شمولاً عمهم ، وشملهم بالفتح يشملهم لغة فجمع الله شملهم أي ما تشتت من أمرهم ، وفرق الله شملهم أي ما اجتمع من أمره(٢)

وهناك أكثر من مصطلح للشمول المالي فيطلق البعض عليه لفظ الاشتمال المالي والبعض الأخر يطلق عليه التعمق المالي، ومع تعدد الألفاظ نجد أن الدلالة واحدة حيث يقصد به إتاحة كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع سواء كانت مؤسسات أو أفراد وتشجيع تلك الفئات وخاصة المهمشة منها علي ادارة أموالها ومدخراتها بشكل سليم عن طريق القنوات الرسمية حتي لا يتم لجؤهم الي القنوات غير الرسمية والتي لا تخضع لأي من الرقابة والإشراف، وكذلك الابتكار والتنوع في الخدمات والمنتجات المالية بشكل ملائم وبأسعار مقبولة من قبل العملاء، بل والوصول إلي ضمان الاستخدام الأمثل للخدمات والمنتجات والتحقق من جودتها، والعمل علي حماية حقوق المواطنين من الخدمات المالية (٣) .

وقد عرف اتحاد بنوك مصر واتحاد الصناعات المصرية الشمول المالي بأنه "مدي إمكانية حصول الأفراد والأسر والشركات من مختلف المستويات الاجتماعية والمناطق الجغرافية علي خدمات المؤسسات المالية

---

(١) معجم المعاني https://www.almaany.com/ar/dict/ar

(٢) الصحاح تاج اللغة و صحاح العربية لأبو نصر إسماعيل الفارابي-طبعة دار العلم للملايين- بيروت ،الطبعة الرابعة ١٩٨٧ م.

(٣) أ/ أشرف عمر عبدالقادر وآخرين ، دور التنمية المحترفية في نشر الشمول المالي مجلة المصرفي، بنك السودان المركزي،٢٠١٧ ص٢٨ وما بعدها.

الرسمية، ومدي الاستفادة منها بتكلفة معقولة، وفي الوقت المناسب وبالقدر المطلوب وبالإضافة الي مدي توافر الخدمات المرتبطة باحتياجاتهم. (١)

كما عرفته منظمة (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) المنبثقة عنها بأنها " العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول الي مجموعة واسعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التثقيف المالي والتوعية وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي (٢).

كما عرفه البنك الدولي (WBG.2016) بأنه عبارة عن " وصول الشركات والأفراد إلي المنتجات والخدمات المالية المتوفرة والتي تقابل احتياجاتهم مثل المعاملات والمدفوعات والإيداع والائتمان والادخار وتوصيلها للمستفيدين بشكل مسئول و مستدام(٣).

كما عرف مركز (CFI) الشمول المالي علي النحو التالي :-

الوصول إلي مجموعة كاملة من الخدمات المالية بما في ذلك الائتمان والادخار والتأمين والمدفوعات .

القدرة المالية للعملاء من خلال توعية العملاء بحيث يكونوا قادرين علي اتخاذ القرارات المالية .

---

(١) د/محمود مخيمر الدين، الشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية – "نماذج دولية" دار التعليم الجامعي الطبعة الأولي الإسكندرية ٢٠١٩ ص ١٠، ومشروع التحول إلي الاقتصاد غير النقدي ، دراسة مقدمة من احاد بنوك مصر، واتحاد الصناعات المصرية ٢٠١٦ ص ١٢

(٢) صندوق النقد العربي، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي ٢٠١٥ ص ٢

(٣) البنك الدولي" الشمول المالي عامل رئيسي في الحد من الفقر و تعزيز الرخاء في ٢٠١٨/٢/١٩ م متاح علي الرابط التالي:
http://www.albankaldawli.org/tropic/financialinclusion/overview

كل فرد يستطيع استخدام الخدمات المالية المستبعدة والمحروم منها الأفراد وخاصة الاهتمام بالريف، والمعوقين، والنساء، بالإضافة الي مجموعات أخري استبعدت في كثير من الأحيان.

تقديم الخدمات المالية بجودة مناسبة، وبأسعار معقولة بشرط كرامة وحماية العملاء .

سوق متنوع و تنافسي، نطاق واسع من مقدمي الخدمات المصرفية، وبنية تحتية مالية وقوية وكذلك إطار تنظيمي للعمليات المصرفية(١) .

وقد عرفه مركز الاشتمال المالي في واشنطن بانه " هو الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين علي الوصول إلي مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات الجودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح وبحفظ كرامة العملاء(٢).

ومما سبق يمكن القول بأن الشمول المالى مصطلح يعنى بدمج كافة فئات المجتمع وخاصة الفئات المهمشة وتشجيعها على الانخراط في المنظومة المالية، من خلال الجهاز المصرفى الكفء والقادر على تقديم الخدمات المالية بأبسط الطرق وبأقل التكاليف.

(١) د/جلال الدين بن رجب، دراسة حول اجتساب مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي و الإجمالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي يونيو ٢٠١٨ ص ٣.

(2) Center for financial (eif 2018) Washigton,DC,USA

المبحث الثاني
تحديات الشمول المالي

لم يعد الوصول لتحقيق الشمول المالي رفاهية بل اصبح بمثابة تحدي يواجه صانع القرار، ولاسيما في الدول النامية حيث أصبح الشمول المالي إحدي الركائز الأساسية في النمو الاقتصادي وبالإضافة لاهتمام العديد من الحكومات والجهات المالية الرقابية ، ومصلحة الضرائب نتيجة لقدرته علي دمج الاقتصاد غير الرسمي للأفراد والمؤسسات داخل الهيكل الاقتصادي الرسمي للدولة الذي يعد عائقاً في طريق التنمية الشاملة ولذا يعد الشمول المالي ركنا حيويا في التنمية الاقتصادية وتتمثل أهمية وأهداف الشمول فيما يلي :-

يساهم في رفع الدخل الشهري للأفراد مما يحفز الاقتصاد .

دمج مشاريع القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي بما يسمح للحكومة بزيادة ايراداتها الضريبية(١) .

التقدم في الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي وتوفير الرفاه الاجتماعي ويساهم في النمو الاقتصادي والكفاءة المالية(٢) .

ويقصد بالاستقرار المالي في معناه الضيق:-

التأكيد من قوة وسلامة عمل جميع مكونات النظام المالي والاقتصادي مما يعني غياب الاضطرابات في هذا النظام.

فالمغزي من الاستقرار المالي يتجاوز المفهوم البسيط لعدم وقوع الاضطرابات والنظام المالي يكون مستقراً إذا ما اتسم بإمكانيات معينة مثل تيسير كفاءة الموارد الاقتصادية وتوزيعها حسب المناطق بجانب العمليات المالية والاقتصادية الهامة الأخرى مثل" الادخار-الاستثمار-التمويل-السيولة"

(١) الشمول المالي في مصر- هل لمحدودي الدخل نصيب في إتاحة الأدوات المالية؟، مركز هردو لدعم التغيير الرقمي، القاهرة ٢٠١٨ م ، ص ٧.

(٢) صندوق النقد العربي، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي ٢٠١٥ م ص ٥ .

وتوزيعها وتحديد أسعار الأصول وتراكم الثروة ونمو الناتج وتقييم المخاطر المالية وإدارتها واستمرار القدرة علي أداء الوظائف الأساسية للنظام ومكوناته علي أكمل صورة ويمكن تعريف الاستقرار المالي بأنه :-

" العمل علي التأكيد من قوة وسلامة عمل جميع مكونات النظام المالي ، مما ينطوي علي غياب التوترات في هذا الجهاز بما ينعكس سلباً علي الاقتصاد(١) "كما هو معلوم فإن الاستقرار في القطاع المالي يلعب دوراً كبيراً في القيام بالدور المطلوب منه في تحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي ومن أهم سمات استقراره ما يلي :-

إطار رقابي شامل .

ضبط مؤسسي قوي .

ادارة مخاطر فعالة .

نظام محاسبي وإفصاح محاسبي متكامل .

وأري أنه من الصعب وجود استقرار في النظام المالي من دول الشمول المالي حيث من غير المعقول أن تكون هناك فئة كبيرة في المجتمع مستبعدة مالياً ، فالشمول المالي يعمل علي الربط الرقمي والإلكتروني لأعداد كبيرة من الطبقة البسيطة وذوي الدخل المحدود بمقدمي الخدمات المالية والخدمات الحكومية والشركات(٢) " ،ويعتبر إصلاح المنظومة الضريبية أحد الآليات اللازمة لدعم الاقتصاد القومي بما يتضمن من برامج وسياسات إصلاحية تساعد علي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

---

(١) الشمول المالي ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر،(تجربة بنك السودان، د/ بدر الدين قرشي مصطفي ص ٣.

(2) HR Khan: financial inclusion and financial stability are the two sides of the same coin address by shri HR Khan, Deputy convernor of the Reserve Bank of India at Banco 2011, organized by the Indian Bankers Assciation amd Indian overseas Chennai, 4 November 2011 .

شكل يوضح ركائز الاصلاح الضريبي من اعداد الباحث

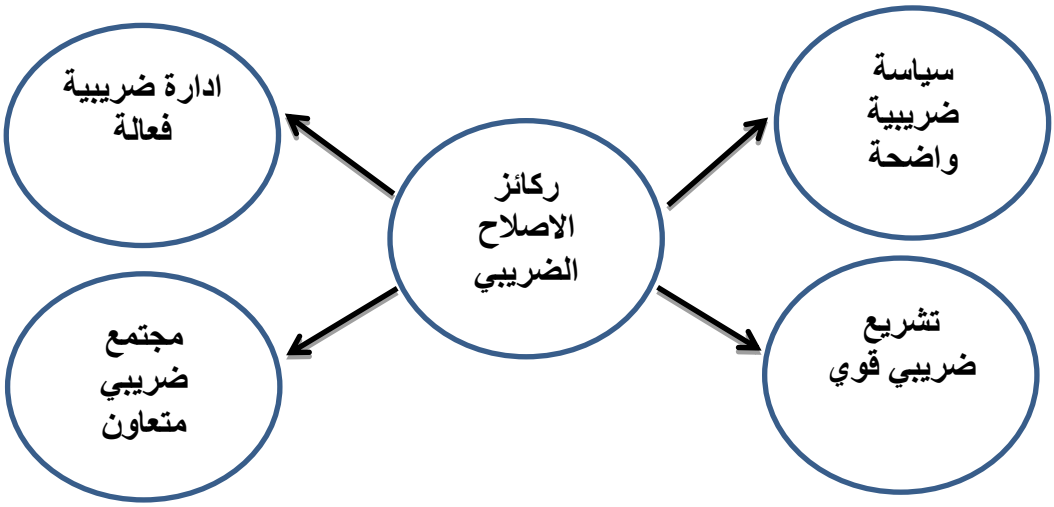

يُمَكِّن الشمول المالي الطبقات البسيطة ومحدودي الدخل من المساهمة في الاقتصاد وبشكل أوسع من خلال حصولهم علي المنتجات المالية بشكل عادل وبأسعار منخفضة وبالتالي تنمية أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية(١).

دمج الفقراء في السوق من خلال الشركات متناهية الصغر والمشاريع المنزلية وريادة الأعمال، وبالتالي يمكن التعامل مع الشمول المالي كاستراتيجية لمكافحة الفقر(٢) .

زيادة المعلومات عن أهم التعاملات المالية بما يسمح بتقليل عجز الموازنة من خلال زيادة الإيرادات الضريبية ويسمح بترشيد الدعم وتوجيهه للفئات الأكثر احتياجاً(٣) .

---

(١) كيف لمصر أن تحقق الشمول المالي؟
https://elbadil-pass.org

(٢) النشرة التعريفية للشمول المالي، البنك المركزي المصري
https://goo.gl/xkkta6

(٣) الشمول المالي وأثره في تحقيق النجاح الاستراتيجي للمنظمات الخدمية، أ.د/ أرشد جاسم، دراسة استطلاعية لعينة من القطاع المصرفي الخاص العراقي، مجلة الكلية الإسلامية، الجامعة الإسلامية ٢٠١٨ م، العدد ٤٩، ص ١١

العمل علي إدخال الأفراد والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة داخل المجتمع المالي الرسمي مع العمل علي تقنين القطاعات غير الرسمية .

وتجدر الإشارة إلي أن الشمول المالي ليس طريقاً مفروشاً بالورود بل تعترضه العديد من العراقيل والمعوقات التي يجب التغلب عليها، منها ما هو مرتبط بعادات وتقاليد وموروثات المجتمع الثقافية ، ومنها ما هو مرتبط بالمؤسسات المالية التي لا تضع المواطنين الفقراء في بؤرة اهتمامها عند تحقيقها لأهدافها، وغير ذلك وسوف أتعرض لدراسة بعض هذه المعوقات علي النحو التالي :-

تزايد حجم النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي المصري:-(١)

يكشف الموروث الثقافي بين المواطنين عن واحدة من أكبر التحديات التي تواجه خطط تحقيق الشمول المالي الذي يتبناها الجهاز المصرفي، وحيث لابد من تولد الثقة لدي المواطنين في المعاملات عبر البنوك بدلاً من تعاملهم بالاوراق النقدية مباشرة ، وبالتالي لا بد علي البنوك والمؤسسات المالية أن تعمل علي توعية العملاء في مختلف المحافظات لجذبهم للتعامل مع البنوك وتقليل حجم الكاش المتداول خارج الجهاز المصرفي علي غرار الدول المتقدمة في المعاملات البنكية، ولقد اتخذت الحكومة المصرية بالتنسيق مع البنك المركزي المصري خطوة ايجابية نحو تطبيق الشمول المالي من خلال اتخاذ قرار بإنشاء "المجلس القومي للمدفوعات"(٢).

كما بذل البنك المركزي المصري مجهودا كبيرا لدعم مفهوم الشمول المالي لدي البنوك العاملة في مصر، فقد أصدر عدة مبادرات كمبادرة يوم الشمول المالي حيث تم الإتفاق علي تخصيص يوم ٢٧ابريل من كل عام ليصبح يوماً للشمول المالي وذلك لمدة اسبوع من تاريخ ٢٧ابريل٢٠١٧ ،

([1]) parll and Mer eado, financial inclusion poverty and in come Inequality in developing Asia, World Bank, Washonton 2015

(٢) الجريدة الرسمية " قرار إنشاء المجلس القومي للمدفوعات طبقاً للقرار الجمهوري رقم ٨٩ لسنة ٢٠١٧ العدد (٦) مكرر (أ)، القاهرة، ١٣ فبراير ٢٠١٧ ص ٣-٥

ومبادرة تنشيط قطاع التمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل بالإضافة لذلك يجدر الإشارة إلي أن التحول من منظومة الدفع النقدي الي الدفع الإلكتروني " قانون الدفع الإلكتروني " رقم١٨لسنة٢٠١٩ ، والذي صدق عليه الرئيس عبد الفتاح السيسي وتم نشره في١٧ابريل٢٠١٩ يعد إنجازا غير مسبوق في دعم جهود الدولة في تحقيق الشمول المالي والذي يعد عاملاً رئيسياً للنمو الاقتصادي للدولة، وإدماج نسبة كبيرة من الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي .

تغلغل الاقتصاد الموازي في كثير من المدن (لاسيما العشوائيات) :-

حيث يعد الاقتصاد غير الرسمي عائقاً في طريق تحقيق الشمول المالي حيث نجد ان شريحة عريضة من العملاء تخشي التعامل مع البنوك حيث يفضل وضع الأموال في المنازل أو قيامهم بالإقراض من خلال الأفراد والعائلات بعيداً عن المنظومة البنكية أو القيام بأية أنشطة اقتصادية تنتج سلعاً وخدمات يتولد عنها دخول غير مسجلة لدي السلطات الضريبية وتتم هذه الأنشطة نقداً وكل هذا يرجع لمفاهيم خاطئة مرتبطة بتخوفهم من الخضوع للمراقبة من قبل جهات معنية أو طبقاً لمعتقدات خاطئة تمنع التعامل مع البنوك لعدم التحقق من شرعيتها او حتي يصبحوا بعيدين عن الخضوع للضرائب وبناءاً علي ذلك :-

تسعي الدولة الي تدشين مرحلة الشمول المالي للمواطنين والتحول الي المدفوعات الرقمية باعتبارها إحدي ركائز القطاع غير الرسمي داخل المنظومة الرسمية، حيث تشير التجربة الدولية الي وجود علاقة واضحة بين حجم الاقتصاد غير الرسمي وعدد المدفوعات الإلكترونية التي تحدث فيه ففي البلدان التي تستخدم فيها المدفوعات الإلكترونية علي نطاق واسع يكون حجم الاقتصاد غير الرسمي أقل بكثير من البلدان التي يتم فيها استخدام المدفوعات الإلكترونية علي نطاق ضيق .

هذا يعني أن تطبيق آليات الشمول المالي من وجهة نظري يقلص من الاقتصاد الموازي (الاقتصاد غير الرسمي) ، حيث أن أول تطبيقات الشمول المالي هي أن يكون لكل مواطن في مصر حسابا بنكيا ، سواء كان له دخل

معروف أو ليس له دخل معروف رسميا ، وهذا يتم عن طريق البنوك أو الجمعيات التعاونية أو شركات التأمين أو البريد أو شبكات المحمول أو منظمات المجتمع المدني مما يؤدي بدوره إلي وجود قاعدة بيانات قومية شاملة تعكس لنا بسهولة ويسر "المواطن ومصادر دخله وسلوكه الإنفاقي والاستهلاكي".

وقد خطت الحكومة والبنك المركزي المصري خطوات جادة في بناء قاعدة البيانات القومية لتوسيع قاعدة الشمول المالي من خلال العديد من المبادرات مثل تطبيق مشروع تكافل وكرامة ليشمل جموع المستفيدين من هذا البرنامج الرسمي ، وطرح شهادات أمان للتأمين علي الطبقات العاملة، ومبادرة البنك المركزي لتمويل مشروعات محدودي ومتوسطي الدخل، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وجهود المجلس القومي للمدفوعات في تطبيق الشمول المالي، وخفض استخدام الأوراق النقدية خارج القطاع المصرفي، ودمج اكبر عدد من المواطنين، وتقلص حجم التهرب الضريبي الذي يعتبر إحدى أكبر خسائر الاقتصاد غير الرسمي.

غياب مستوي الوعي والتثقيف المالي بين أفراد المجتمع .

ولقد تعاظمت اهمية التثقيف المالي بعد الازمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ حيث أظهرت هذه الأزمة الآثار السلبية لعدم وجود ثقافة مالية لدي أغلبية المتعاملين مع المؤسسات المالية مما دفع الكثير من الحكومات في مختلف دول العالم إلي وضع استراتيجيات قومية للتثقيف المالي أو التعليم المالي .

ويقصد بالتثقيف المالي Financial Literacy مزيج من الوعي والمعرفة والمهارات لاتخاذ قرارات مالية سليمة وذلك لتحقيق الرفاهية المالية للأفراد(١) .

(1) World Bank, The Global index Data bas,2019 -World Bank, Remittance prices worldwide LSSU, 2014 , NO 10

البنك المركزي المصري، الاستراتيجيات القومية للتصنيف المالي-المعهد المصرفي المصري، مصر ٢٠١٥ ص ١.

الفصل الثاني

دور السياسة الضريبية في دمج الاقتصاد غير الرسمي

في ظل تطلع مصر في أن تصبح دولة رائدة علي كافة المستويات من خلال تبني برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي وزيادة الحصيلة الضريبية تأتي معضلة الاقتصاد غير الرسمي لتشكل عائقاً كبيراً في طريق التنمية الشاملة نظراً لتزايد حجم هذا القطاع بصورة كبيرة داخل الاقتصاد المصري.

إن الاقتصاد غير الرسمي منذ اكتشافه كمفهوم وهو محل نقاش كبير ، بحيث يعتبر من جهة مصدرا لكسب العيش لكثير من الفقراء، كما يمثل مجموعة من مشاريع تتميز بصمودها ومرونتها خاصة في الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، ومن جهة أخري فهو يهدد سلطة وإيرادات الدولة من خلال التجنب العمدي للقوانين والتنظيمات والضرائب مما يقلص من إيرادات الدولة، وبالتالي يؤثر في الانفاق علي البنية التحتية، وتزداد اهميته من خلال ما يمثله حجمه كقيمة مضافة وكنسبة مئوية من إجمالي الناتج الوطني،حيث يقدر نسبته في بعض الاحصاءات بـ٤٠%من إجمالي الناتج الوطني وإن كان بعض الاقتصاديين[١] يشككون في هذا الرقم ويقولون أن حجم الاقتصاد غير الرسمي يتخطي نسبة٦٠%من إجمالي الناتج الوطني، وبناءاً علي ذلك نوضح ماهية الاقتصاد غير الرسمي فقد صادفت مسميات الاقتصاد غير الرسمي مثل (الاقتصاد الخفي ،اقتصاد الظل، الاقتصاد الموازي، الاقتصاد غير المنظم، الاقتصاد الأسود، الاقتصاد الأرضي، الاقتصاد تحت ضوء القمر)وكلها مسميات تحاول إيجاد وصف شامل لهذه الظاهرة، حيث لا تزال اشكالية المصطلح قائمة حتي الآن حيث يصعب إيجاد تعريف دقيق له لأنه يتطور باستمرار حسب التغيرات التي تطرأ علي النظام الضريبي واللوائح التنظيمية(٢) .

---

[١] إبراهيم نوار، رؤية لبناء القدرة على المنافسة والتشابك الاقتصادي مع العالم، في الدولة التنموية رؤى نقدية للمشكلات وسياسات بديلة، في: السيد يسين (محررًا)، (القاهرة: المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٠١٦)، ص ٧٠.

(2) DUCKE Pennins, IVANY Gabor, KAN Mark, The shadow Economy a critical analysis – Gain Verlag Germany 2008 opcit p.5

المبحث الاول
ماهية الاقتصاد غير الرسمي

يمكن تعريف الإقتصاد غير الرسمى بصورة مبسطة كمجمل الأنشطة الاقتصادية التي تغيب عن نظر الدولة ولا تظهر في سجلاتها ولا تخضع من ثم لتنظيمها ولا لرقابتها ولا لتحصيل الضرائب والرسوم المقررة قانونياً، ولا تدخل في حسابات الناتج القومي الإجمالي علي خلاف أنشطة القطاع الرسمي التي تخضع للنظام الضريبي والرقابة وتدخل حسابات الناتج القومي الإجمالي(١)"

كما يعرفه صندوق النقد الدولي بما يسمي اقتصاد الظل ،الاقتصاد الخفي ،الاقتصاد غير الرسمي ،الاقتصاد الموازي "وهو لا يشمل الأنشطة غير المشروعة فقط بل يشمل ايضاً أشكال الدخل التي لا يبلغ عنها والمتحصلة من إنتاج السلع والخدمات المشروعة، سواء من المعاملات النقدية أو المعاملات التي تتم عن طريق المقايضة ومن ثم فإن الاقتصاد غير الرسمي يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي تخضع للضريبة إذا ما أبلغت بها السلطات الضريبية(٢) .

وهذا التعريف يقسم الاقتصاد غير الرسمي إلي أنشطة مشروعة وأنشطة غير مشروعة وهو يشمل جميع الأنشطة التي في حال ما إذا كانت رسمية فهي تخضع للضرائب .

وتعرفه منظمة التعاون والتنمية بالاقتصاد غير الملاحظ

---

(١) شحاتة سليمان، القطاع غير المنظم ودوره في التنمية،كتاب مجلة العمل،٥ أكتوبر ٢٠٠٥ م

(٢) فريد يريك شنايدر، دومينيك إنستي، الاختباء وراء الظلال، " نمو الاقتصاد الخفي" سلسلة قصايا اقتصادية العدد ٣٠ مارس ٢٠٠٢ ، صندوق النقد الدولي واشنطن، ص٢ نسخة الكترونية متاحة علي الموقع
http://www.imf.org/external/pubs/ft/issues/issuces30/ata/issue300/polf

(l'economie none Observed) والذي يتشكل من اربعة انواع هي (الإنتاج تحت الأرض ، الإنتاج غير المشروع ،القطاع غير الرسمي، مؤسسات القطاع العائلي الموجهة للاستهلاك النهائي) (١).

فهى أنشطة منتجة ومشروعة لكنها عمداً تختفي عن أنظار السلطات العامة لتجنب دفع الضرائب أو لتجنب تطبيق بعض اللوائح التنظيمية .

الإنتاج غير المشروع : (Production illegale)

وهو عبارة عن أنشطة منتجة تولد خدمات ومنتجات ممنوعة من طرف القانون أو أنها غير قانونية عندما تمارس من قبل منتجيين ليس لديهم ترخيص .

انتاج القطاع الأسري الموجه للاستعمال النهائي الخاص

(Production desmenag pour leur proper usage final)

وهو عبارة عن أنشطة إنتاجية تترجم في صورة استهلاك او تراكم للسلع والخدمات عن طريق الاسر التي تنتجها وتستهلكها هي .

انتاج القطاع غير الرسمي (Production du secteur informel)

أنشطه منتجة تمارس من قبل مؤسسات غير نظامية تابعة للقطاع الأسري، ليست مسجلة او حجمها اقل مما هو معتاد فيما يتعلق بعدد العاملين ولديها منتج قابل للتسوق .

وتري مفوضية الاتحاد الأفريقي أنه يشمل المنشآت التي لا يتم تسجيلها عادة ولها مستوي منخفض من التنظيم والإنتاجية والمردودية ،كما ان لها وصولاً محدوداً إلي الأسواق والتسهيلات الائتمانية والتدريب الرسمي والخدمات العامة، ولها مبان صغيرة أو غير ثابتة وأخيراً لا تحظي بالاعتراف والدعم أو التنظيم من قبل السلطات العامة ولا تتقيد بلوائح الحماية الاجتماعية

(2) organization DE cooperation Et Development Economique: Manuel sur la mesure de L'ecomie non observe , service des publications del'CDE , Paris, 2003 p 13

والتشريعات الخاصة بالعمالة أو أحكام السلامة الصحية ويعتبر هذا التعريف واسعاً بحيث يشمل المجالين الريفي والحضري علي حد سواء ويشير أيضاً الي العمل غير المتضمن في نظام التنظيم العادي (١).

ويميز هذا التعريف كونه عرف الاقتصاد غير الرسمي من ناحية خصائص معينة كالتنظيم ، الإنتاجية والمردودية المحدودين وصعوبة الوصول الي الأسواق الائتمانية كما شمل التعريف الاقتصاد غير الرسمي الحضري والريفي

ومن وجهة نظر المكتب الدولي للعمل لا يوجد تعريف مقبول عالمياً ينطبق تماماً علي الاقتصاد غير الرسمي ومع ذلك فمن المتفق عليه أن هذا المصطلح يشمل عدد معتبر من العمال والمؤسسات والمقاولين (أصحاب المشاريع) ويتميزون بخصائص يمكن تحديدها تتمثل في(٢) :-

سهولة الدخول في النشاط والاعتماد علي موارد محلية .

الملكية العائلية للمؤسسات .

محدودية مستويات الأنشطة .

استخدام تقنيات كثيفة العمل ومكيفة وفقاً للموارد المحصل عليها .

اكتساب المهارات من خارج النظام الرسمي .

انفتاح أسواقها علي المنافسة وتهربها من كل التنظيمات والقوانين.

ممارسة الأنشطة علي أساس العمل والمبادرات الفردية .

---

(١) لجنة العمل والشئون الاجتماعية التابعة للاتحاد الأفريقي، تأثير الأزمة العالمية علي العمالة وسوق العمل في أفريقيا، متابعة توصيات الدورة السادسة للجنة العمل و الشئون الاجتماعية حول الدراسة بشأن الاقتصاد وغير الرسمي في أفريقيا: البرنامج حول الاقتصاد غير الرسمي وثيقة رقم١٥٥٣

(٢) Bureay International Du, Travail, Methodes et Instruments d<Appui au secteur Informel en afrique francophone, Geneve, Bureau international du travail,2004 P.6

يواجه العاملون في الاقتصاد غير الرسمي مشاكل وصعوبات تختلف حدتها من بلد الي أخري وتختلف بين المناطق الريفية والحضرية .

واستعمل مكتب العمل الدولي مصطلح الاقتصاد غير الرسمي ليميز فيه كل الأنشطة الاقتصادية وكل العاملين وكذا الوحدات الاقتصادية التي لا تغطيها في إطار القانون أو الممارسة – ترتيبات رسمية، هذه الانشطة لا تدخل في حقل تطبيق القانون، مما يعني أن هؤلاء العمال وهذه الأنشطة غير محمية من الناحية العملية وينشطون خارج القانون لانهم لا يعترفون به لكونه يرهق يفرض عليهم تكاليف باهظة (١).

واقترح المكتب أن يستعمل مصطلح اقتصاد غير رسمي بدلاً من القطاع غير الرسمي لأن العمال والمؤسسات في هذا الاقتصاد ينشطون في عدة قطاعات وليس قطاع وحيد من النشاط الاقتصادي (٢)

ونلاحظ علي هذا التعريف أنه أضاف صفة عدم الاعتراف التي يضعها أصحاب الاقتصاد غير الرسمي في القانون لكونه يفرض عليهم تكاليف مرهقة كما ميز التعريف بين الاقتصاد غير الرسمي والقطاع غير الرسمي .

هذا وقد اتفق المؤتمر الدولي الخامس عشر لإحصاءات العمل عام ١٩٩٣, علي وضع تعريف ينص علي وصف القطاع غير الرسمي بشكل عام بأنه يضم وحدات الإنتاج التي تعمل علي نطاق صغير ومستوي بسيط

---

(١) (Bereau Internayional Du Travail, Resolutionet conclisions concernant le travail decent et l'economie informelle, adoptees =LeigJuin 2002, conference international du travail 9 e session, Geneve, 2002 , disponibles al,adresse http://www.ilo.org/public/french/standards/relm/ilc/90/pdf/pr25pdf(p.58)

(٢) Bureau Internationale Du Travail: l'economie Informelle .opcit ,Geneve ,2007 http://www.ilo.org/public/french/standards/relm/gb/doc/gb298/pdf/esp-4pdf

من التنظيم، ومع وجود تقسيم يذكر بين العمالة ورأس المال كعوامل إنتاج ،وهدفه الأساسي هو توليد الدخل والعمالة للأشخاص المهتمين، ومن الناحية التشغيلية يعرف القطاع علي حساب البلد باعتباره مجموعه من المشاريع ذات الشخصية الاعتبارية التي تملكها الأسر المعيشة وتنتج بعض المنتجات، ولكنها لا يعمل فيها سوي عدد محدود من العاملين وليست مسجلة طبقا للقوانين واللوائح، فيما يتعلق علي سبيل المثال الضرائب أو التزامات الضمان الاجتماعي أو القوانين التنظيمية (١).

ولقد أضاف هذا التعريف هدف وحدات الإنتاج غير الرسمية المتمثل في توليد الدخول والعمال، كما حدد نوعية المؤسسات المتمثلة في المؤسسات ذات الشخصية الاعتبارية التي تملكها الأسر المعيشية .

وخلاصة القول أنه يمكن أن نستنتج أن الاقتصاد غير الرسمي يضم وحدات الإنتاج غير الرسمية وغير المسجلة لدي المصالح الضريبية، ويتكون من شقين شق شرعي، شق غير شرعي يتميز بخصائص تميزه عن الاقتصاد غير الرسمي كالتنظيم والإنتاجية والمردودية المحدودة وصعوبة الوصول الي الأسواق الائتمانية ويشمل الحضر والريف وأصحابه لا يثقون بقوة القانون وتسهم أنشطته في الناتج المحلي الإجمالي .

(١) إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية، الشعبة الإحصائية: تحديثات وتعديلات النظام، الحسابات القومية ١٩٩٣ م، منشورات الأمم المتحدة، نيويرك ٢٠٠٥/ وثيقة ST/ESA/SERF/2/REV4/ADD2005 ص١١ متاح علي الموقع http://unstats.un.org/unsd/publivation/series

المبحث الثاني
مزايا دمج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي

تعد قضية القطاع غير الرسمي من أهم الموضوعات متعددة الجوانب فلقد كان ينظر إليه علي أنه وسيلة للتهرب من الأعباء الضريبية والاجتماعية والتخلي عن القيود الرسمية، والآن أصبح ينظر له علي أنه عبء علي هذه المنشآت وأن بقاء المنشآت خارج القطاع الرسمي يحرمها من الآثار الإيجابية التي تتحقق للمشروعات التي تتحول للعمل في القطاع الرسمي وأهم مزايا تحول القطاع غير الرسمي هي ما يلي :-

إتاحة مزيد من فرص استفادة المنشآت من مميزات الاقتصاد الرسمي مثل حماية حقوق الملكية الفكرية، والحصول علي خدمات البنية الأساسية التي توفرها الدولة للمنشآت الربحية والحصول علي الائتمان والقدرة علي التوسع في السوق، والحصول علي إعفاءات أو تسهيلات ضريبية وغير ذلك(١) .

وسيلة لزيادة الموارد المالية للدولة نتيجة زيادة الحصيلة الضريبية للموليين الجدد .

إعطاء مؤشرات حقيقية وإحصائيات صادقة لمختلف الأنشطة الاقتصادية, وبالتالي سهولة وضع الحلول الملائمة لكل مشكلة اقتصادية, حيث يتسبب وجود الاقتصاد الخفي في عدم دقة البيانات والمعلومات الواردة عن معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي ستختلف معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي عن معدل النمو المسجَّل، مما يعمل هذا بدوره على تشوه المؤشرات الاقتصادية في صورة تقديرات قد تكون أقل من الواقع، أو تقديرات مبالغ فيها عن معدل النمو الاقتصادي. وبناءً على ذلك، تصبح قياسات الناتج القومي التي لا تأخذ الاقتصاد الخفي في الحسبان غير مناسبة.

---

(١) شحاتة سليمان، القطاع غير المنظم ودوره في التنمية كتاب مجلة العمل، أكتوبر ٢٠٠٥، ص١٠٣.

العمل علي الإستقرار الإقتصادي بكل ما يحمله من معاني، وتذويب الفوارق بين الطبقات، طالما أصبح جميع الأفراد تحت مظلة واحدة , كما يساعد علي مزيد من الحماية للفئات المهمشة من العمال وأصحاب الأعمال.

زيادة معدلات النمو الاقتصادي وخفض معدلات الفقر حيث توجد علاقة طردية بين النمو الاقتصادي وتطبيق القوانين، أى كلما طبق القانون تطبيقا عاما وشاملا كلما زاد النمو الاقتصادي، فالشمول المالى والاقتصادى ينبغى أن يسبقة شمول قانونى، وكذا توجد علاقة طردية بين النمو الاقتصادي وخفض معدلات الفقر .

العمل علي الإستقرار النقدي , فالاقتصاد الخفي يؤثر بلا شك أيضاً على السياسة النقدية؛ وذلك لأن معظم المعاملات التي تتم في الاقتصاد الخفي تتم بصورة نقدية، وبالتالي فإن زيادة الأنشطة الاقتصادية الخفيّة تؤدي الى ارتفاع الطلب على النقود، مما يؤثر بدوره في كمية النقود المستخدمة في الاقتصاد الرسمي.

زيادة الكفاءة الإنتاجية, حيث يتسم الاقتصاد الخفي بارتفاع معدل الارباح والمكاسب المادية لمن يمارسة نتيجة التهرب الضريبي مما يساعد على زيادة الكفاءة الإنتاجية، بعكس الاقتصاد الرسمي الذي يتسم بارتفاع مستوى الضرائب على أنشطته. وفي ظل هذا الوضع تصبح المنافسة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي غير عادلة لصالح أصحاب الإقتصاد الخفي، بالشكل الذي يمكِّن الاقتصاد الخفي من اجتذاب أكبر قدر ممكن من الموارد، وبالتالي سوف يستمر هذا التدفق من الموارد المحوّلة من الاقتصاد الرسمي نحو الاقتصاد الخفي، مما يؤثر ذلك بدوره على الكفاءة الاقتصادية.

الفـصل الثالث
تهيئة النظام الضـــريـــبى لدعـــم الشمـــول المـالي

بمـا أن الضـريبة انعاكسـاً حقيقيـاً للأوضـاع الاقتصـادية والاجتماعيـة والسياسية للمجتمع التي تفرض فيه ، فتوجد العديد من الوسائل التى تساهم بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر في تهيئة النظام الضريبى لدعم الشمول المالى في مصر، ومن ذلك التدريب الكافى للعامليين فى الجهاز الضريبى، وضرورة تنمية الوعى الضريبى لدى الافراد، وغيرها من الوسائل، وسيتناول البحث بالدراسة فى هذا الفصل الالكتروني بإعتباره أهم ركائز نجاح الشمول المالى ثم القوانين الداعمة للشمول المالي علي النحو التالي :-

المبحث الاول: التحصيل الضريبي الالكتروني

المبحث الثاني : القوانين الداعمة للشمول المالي

المبحث الاول
التحصيل الضريبي الالكتروني

لقد انعكست التكنولوجيا بتداعياتها علي تحصيل الضريبة، وبالتالي كان لابد أن يتطور مفهوم تحصيل الضريبة تبعاً للمتغيرات التكنولوجية ، وتطور العلاقات الاقتصادية وأن تتم عملية التحصيل في ضوء شروط تحقق الجدوى الاقتصادية والعدالة في تحصيل الضريبة (١) وقد سعت الدولة لزيادة الحصيلة الضريبية من خلال جهودها في توسيع القاعدة الضريبية تطبيقاً ودعماً للشمول المالي.

ويعرف التحصيل الضريبي بأنه حصل الشيء يحصل حصولاً وقد حصلت الشيء تحصيلاً وتحصيل الضرائب أو نحوها: جمعها(٢) ، وحصل تحصيلاً يقول الله عز وجل في كتابه العزيز: "و حصل ما في الصدور" (٣) صدق الله العظيم.

ويعرف البعض التحصيل الضريبي بأنه " مبلغ مالي تطلبه الدولة من الذين يتحقق فيهم شرط دفع الضريبة وذلك دون أن يترتب للدافع أيه حقوق مباشرة (٤).

وعرف ايضاً بأنه "مجموعة العمليات والأساليب والإجراءات والضمانات التي تهدف الي نقل مبلغ الضريبة من ذمة الممول الي الخزانة العامة واستيفائها لحقها(٥) ".

وعرف ايضاً بأنه "قيام الإدارة المالية بجمع العمليات الضرورية لاستيفاء الإيرادات الضريبية من المكلفين وإيداعها خزانة الدولة(٦) " .

---

(1) at Gore And RE. Rubin Reinvening services at the IRS. Internal Revenue Department of treasury Washington 1998.

رمضان صديق، الإدارة الضريبية الحديثة، دار النهضة العربية ٢٠٠٦ ص ٢

(٢) جبران مسعود الرائد، المعجم اللغوي دار العلم للملايين، لسنة ٢٠٠١ م

(٣) سورة العاديات الآية (١٠).

(٤) د/جلال الشافعي، الموسوعة الحديثة في المحاسبة الضريبية ٢٠٠٦، ص ٤٣ م

(5) Richard A.Musgrave and Peggy B.MusgraveK Public finance in theory and Practice 1976 p 211.

(٦) مهدي محفوظ، علم المالية العامة والتشريع الضريبي، دراسة مقارنة الطبعة الرابعة ٢٠٠٥ ص ٣٤١.

وعرف ايضاً بأنه "مجموعة من العمليات والإجراءات التي تؤدي الي نقل دين الضريبة من ذمة المكلف إلي الخزانة العامة وفقاً للقواعد القانونية والضريبية المطبقة في هذا الصدد(١) " .

وأري أن هذه التعريفات ليست تعريفات جامعة والأولي تعريفه بأنه "استيفاء الخزانة العامة للمبالغ المستحقة لها من ضريبة ونحوها وفقاً لأحكام القانون بأية وسيلة ولو الكترونية تعد سنداً للوفاء بهذه الحقوق .

وتلعب الضرائب دوراً هاماً في تزويد الخزينة العمومية للدولة التي تقوم بدورها بتزويد المرافق العمومية، ومختلف النفقات العامة، وتغطيتها وتحقيق توازن اقتصادي واجتماعي لذلك تهدف الدولة من عملية التحصيل الضريبي ما يلي:-

خلق التوازن بين الإيرادات والنفقات العامة.

الحفاظ على الاقتصاد الوطني بفضل التمويل المتواصل لميزانية الدولة.

فرض الضرائب علي أعمال السلطة العامة، وبالتالي ضمان تحصيلها من المكلفين .

تنظيم الدولة وتسيير مرافقها .

منع التهرب الضريبي عن طريق فرض مختلف العقوبات علي المتهربين .

وما يحدث في مصر حالياً من تطبيق التحصيل الالكتروني للمستحقات الحكومية يمثل تغييراً كاملاً في المنظومة الضريبية ليجعلها تتواكب مع التطور الموجود في أي منظومة ضرائب في أي دولة متقدمة حيث تعتمد هذه الدول علي التعامل الالكتروني، وهو النظام الذي يوفر الوقت والاجراءات والمستندات سوآءا لمصلحة الضرائب أو الممولين.

---

(١) سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الجلي الحقوقية، لبنان ٢٠٠٩ ص ١٩٩

بالإضافة إلي السداد الفوري لمستحقات الدولة من ضرائب أو رسوم عن طريق البنوك، مما يقضي علي التكدس والزحام بمأموريات الضرائب ويوفر لمصلحة الضرائب البيانات الكافية عن الشركات بما يسهم في مكافحة التهرب الضريبي، حيث أنه في الدول المتقدمة مثل فرنسا لا يتم تقديم أي إقرارات ضريبية يدوياً أو رقمياً، وهذا هو النهج الذي طبق في مصر وأحرزت فيه تقدماً فنجد أنه عند بدء تطبيق الاقرار الالكتروني كان هناك ٨٢ الف اقرار تم تقديمهم حتي ٢٨يناير ٢٠١٩وبلغ عدد الإقرارات المقدمة في ١٩مارس٢٠١٩ بلغ ١٢٠ألف إقرار إلكتروني وتظل الإقرارات إلكترونياً مستمراً علي مدار ٣٠يوم خلال ٢٤ساعة في اليوم والتحصيل يتم عن طريق البنك ويتم السداد من الأقدم الي الأحدث وهذا توجه محمود من الحكومة.

وتجدر الإشارة الي أن منظومة الضرائب تضم ثلاثة أطراف :-

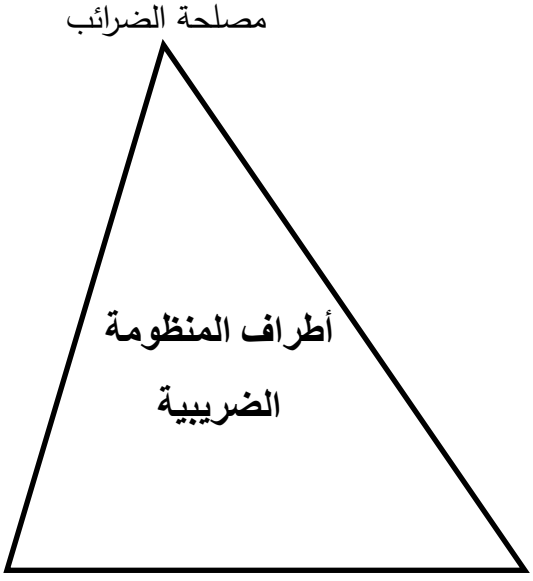

وتكمن أهمية التحصيل الالكتروني فيما يلي:

يعتبر خطوة مهمة في طريق تنفيذ مفهوم الشمول المالي بإتاحة أدوات وخدمات مصرفية جديدة للمواطنين .

القضاء علي كافة أنواع الفساد وتمويل الأنشطة غير الشرعية مثل غسيل الأموال وتمويل ومكافحة الإرهاب .

والفائدة الأهم في منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني هي المساهمة في ضم الاقتصاد غير الرسمي إلي الاقتصاد الرسمي والذي يقدر بأكثر من تريليون جنيه، وهذا سيكون له أثر إيجابي علي الموازنة بين العامة وتقديرها في حال ضم هذا القطاع الذي يتضمن كافة الأنشطة الاقتصادية التي لا يتم تحصيل إيرادات ضريبية منها، كما أن التحصيل الإلكتروني سيمكن الدولة من وضع خطط واستراتيجيات تنموية وتنفيذية بناء علي أرقام دقيقة وحقيقية تعبر عن واقع النشاط الاقتصادي للدولة وبالتالي ستساهم في رفع الإيرادات المحصلة بالموازنة العامة للدولة .

يمنع وجود أي أخطاء محاسبية في تقديم الإجراءات الضريبية .

سيساهم الدفع غير النقدي في خفض التعاملات غير القانونيه مما يمنع حالات النصب والاحتيال الشريف للعملات النقدية وهو ما سيمنح المستثمرين الشعور بالأمان .

ولقد صدر قرار وزاري رقم ٧٦٠لسنة ٢٠١٨ بتعديل بعض أحكام القرار رقم٢٦٩لسنة ٢٠١٨ بشأن تحصيل المستحقات الحكومية والضريبية والجمركية إلكترونياً اعتباراً من ١مايو٢٠١٩ بدلاً من١يناير ٢٠١٩ .

حيث تضمن هذا القرار تحصيل المستحقات الحكومية والضريبية والجمركية من خلال منظومة الدفع والتحصيل الالكتروني فيما يزيد عن ٥٠٠جنيه بأية وسيلة من وسائل الدفع الإلكتروني ويجوز سدادها ما دون ذلك بأية وسيلة من وسائل السداد سواء كانت إلكترونياً او غيرها .

وتضمن القرار أن يتم الاستثناء في الشيكات المسلمة للجهات الحكومية قبل اول مايو ٢٠١٩ وفقاً لتواريخ استحقاقها وذلك وفقاً لطلب مصلحة الضرائب بالسماح لها باستلام الشيكات لحين الانتهاء من موسم تقديم الإقرارات في ٢٠١٩/٤/٣٠ حتي لا يحدث ارتباك لأعمال تحصيل الضرائب وإنهاء موسم تقديم الإقرارات بدون تغير اليات السداد .

ولقد اضاف القرار للمادة رقم ٢١١ من القرار رقم ٢٦٩ لسنة ٢٠١٨ :-

"يجوز لوزير المالية استثناء الجهات او المستحقات الحكومية التي لا تتوفر بشأنها الآليات والإجراءات اللازمة للتحصيل الالكتروني(١)"

ونلاحظ أن المنظومة الإلكترونية الجديدة تعد انجازاً غير مسبوق حيث أنها ساهمت في استكمال تحسين أداء الاقتصاد المصري، وتعتبر خطوة هامة في تعميم تحصيل الحكومة لمستحقاتها المالية بشكل إلكتروني لاستكمال تنفيذ منظومة الإصلاح والشمول المالي .

(١) مقال بقلم/ أحمد يعقوب، اليوم السابع في ٢٠١٨/١٢/٣٠ م

المبحث الثـــــاني
القوانين الداعمة للشمول المالي

صدرت في مصر مؤخرا عدة قوانين تصب كلها في مصلحة الشمول المالي وفي صالح التنمية الإقتصادية بوجه عام من خلال زيادة الحصيلة الضريبية نتيجة مشاركة القطاع غير الرسمى, مما يترتب عليه في النهاية تقليل عجز الموازنة العامة . وأتناول هذه القوانين بإيجاز في السطور التالية:-

١ - قانون الإجراءات الضريبية الموحد

يهدف قانون الإجراءات الضريبية الموحد إلي ما يلي :-

تيسير إجراءات ربط وتحصيل الضرائب المختلفة (ضريبة الدخل- ضريبة القيمة المضافة-ضريبة الدمغة-رسم تنمية الموارد للدولة وأي ضريبة ذات طبيعة متماثلة أو تتفق في جوهرها مع الفرائض المالية أو تحل محلها)، منعاً لتعدد الإجراءات وتسهيلاً علي الممولين وتيسيرا لتحقق الالتزام الضريبي.

يحدد الإجراءات الضريبية بصورة واضحة، ويمنع من ازدواجية العمل الضريبي (١).

يسعي هذا القانون إلي إصلاح النظام الإداري لمصلحة الضرائب مما يمكنها من أداء عملها بكفاءة ويقلل من المنازعات الضريبية بين الممول والمصلحة .

يرسي منظومة إصدار الفاتورة الضريبية الإلكترونية واعتبارها من وسائل الإثبات المعترف بها ضريبياً أسوة لما هو متبع في كثير من دول العالم وذلك تمهيداً لبدء نشر الأجهزة و النظم الإلكترونية لمراقبة عمليات البيع والشراء وربطها مع مصلحة الضرائب علي مستوي الجمهورية بالكامل لتحصيل

(١) الانتهاء من مشروع قانون الإجراءات الضريبية الموحد من موقع:
https://www.musbasher.info/news/1/3/2018

الضريبة المستحقة بالإضافة إلي دمج الاقتصاد الغير رسمي في الاقتصاد الرسمي وهو ما سوف ينعكس إيجابياً علي الاقتصاد ككل(١) .

يساهم في تحسين ترتيب مصر في مؤشرات ممارسة الأعمال التي تصدرها المؤسسات الدولية .

٢ – مشروع قانون الفاتورة الضريبية الكترونياً

لقد أدي التطور المذهل في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات إلي إحداث تغير جوهري ومستمر في آليات إنجاز المعاملات الاقتصادية، ووسائل إثباتها، وأصبح الاعتماد بصفة أساسية علي الأوراق أو الوسائل التقليدية المتعارف عليها، ولقد استجابت العديد من التشريعات الضريبية في كثير من الدول لهذه التطورات ومنها مصر حيث جاء مشروع الفاتورة الضريبية الإلكترونية مواكباً للتطورات الحديثة التي سبقتنا اليها دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OE CD) وغيرها ليوفر الأداة التشريعية الملزمة لإتباع نظام الفاتورة الضريبية في تطبيق أحكام قوانين الضرائب السارية في مصر من إحكام تطبيق قوانين الضرائب وتيسير إجراءات الالتزام لها والحد من التهرب الضريبي (٢).

وقال وزير المالية الدكتور/ محمد معيط أن الفاتورة الضريبية أشبه بالحلم، ويجب علي مصر تحقيقه لأنه سيجذب إيرادات كبيرة للدولة (٣).

بالإضافة لذلك فإن هذا المشروع يعد نقلة نوعية بالبلاد لأنه سيعمل علي عدة جوانب وهي ما يلي :-

القضاء على البطالة من خلال طلب عمالة في عدة جهات للمنظومة

---

(١) الشروق – رانيا ربيع في ١٨ فبراير ٢٠١٩ م، المالية: الفاتورة الضريبية جزء من قانون الإجراءات الضريبية الموحد

(٢) أحمد يعقوب، مقال تحت عنوان الانتهاء من إعداد مشروع قانون الفاتورة الضريبية الإلكترونية، اليوم السابع ١٥ فبراير ٢٠١٩ م.

(٣) الملحق الاقتصادي لجريدة الوطن، مقال بعنوان أهمية تطبيق الفاتورة الضريبية الإلكترونية ٢٠١٨/١٠/٧ م ، بقلم/ دنيا عبد الخالق.

خلق معرفة كاملة لدي الحكومة ببيانات واضحة عن مخزوناتها، ومن ثم تكوين استراتيجية واضحة بجانب معرفة ربحية كل مواطن ومستحقي الدعم وكشف الرشاوي . وأري أن مشروع قانون الفاتورة الضريبية يأتي ضمن نظام الميكنة التي تسعي مصلحة الضرائب لتطبيقه من أجل حصر المجتمع الضريبي، وضم الاقتصاد غير الرسمي وهذا يتم من خلال وضع منظومة تحكم إلكترونية.

عمومية تطبيق قانون النظام الإلكتروني على جميع المعاملات الضريبية.

التدرج في تطبيق الفاتورة نظراً لحداثة العمل بنظام الفاتورة الضريبية الإلكترونية وما يتطلبه من تهيئة مالية ومعرفية لدي كل من مصلحة الضرائب والممولين .

استمرارية الحجية القانونية للمستندات والوثائق الرقمية الصادرة من مصلحة الضرائب أو الواردة إليها قبل تاريخ العمل بأحكام القانون .

التأكيد علي حجية التوقيع الإلكتروني بما يتفق مع القانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠٤ بإنشاء هيئة صناعة تكنولوجيا المعلومات .

ألزمت الممولين المكلفين بإصدار الفاتورة أو المستند بصورة إلكترونية وفق الشكل الذي تنظمه اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

وقد أوضح القانون الشكل الذي يجب أن تحتويه الفاتورة الإلكترونية من بيانات وهى :-

رقم التسجيل الضريبي لكل من مصدر الفاتورة والطرف الآخر (إن كان له رقم تسجيل ضريبي) وتاريخ التعامل أو التعاقد وقيمته وقيمة الضريبة وأي بيانات أخري تحددها اللائحة

بالإضافة لذلك لوزير المالية ومن يفوضه تقرير خاص بالفاتورة الإلكترونية لفئة أو فئات الممولين أو المكلفين ويصدر به قرار ينشر في الوقائع المصرية .

خول المشروع(١) وزير المالية سلطة إسناد نظام إصدار الفاتورة الإلكترونية وإجراءات عملها إلي شركة متخصصة أو وفق النظام المناسب للتعاقد بما يتفق مع القوانين السارية وبما لا يخالف هذا القانون .

٣ - مشروع قانون إنهاء المنازعات الضريبية :-

لقد قدمت الحكومة المصرية مشروع قانون بإعادة العمل بالقانون رقم ٧٩لسنة٢٠١٦م في إنهاء المنازعات الضريبية، وتعديل بعض أحكامه عام٢٠١٨ .

وفحوي هذا المشروع ما يلي(٢) :-

يتكون هذا المشروع من أربع مواد حيث ينص علي العودة بأحكام القانون رقم٧٩ لسنة٢٠١٦ في شأن إنهاء المنازعات الضريبية لمدة عامين .

هدف المشروع تحقيق آثار إيجابية في خلق مناخ من الثقة وخفض تكلفة الالتزام الضريبي بين الممول والإدارة الضريبية، وإنجاز المنازعات خاصة أن هذا القانون عمل علي تصفية عدد كبير من منازعات ضرائب المبيعات في إطار توحيد الإجراءات بين قانون القيمة المضافة وضريبة الدخل.

رأت اللجنة المشتركة لتعديل مشروع الاكتفاء لعام واحد فقط نظراً لثقافة المواطن المصري والذي لا يقدم طلب إنهاء المنازعة إلا في نهاية المدة المنصوص عليها قانوناً، وهو الأمر الذي رفضته الجلسة العامة وقررت عودة العمل لمدة عامين .

---

(١) انظر المشروع علي الموقع الالكتروني لمصلحة الضرائب

(٢) اليوم السابع- خمس معلومات يجب أن تعرفها عن قانون إنهاء المنازعات الضريبية- محمود عبد العظيم- ١٠ فبراير ٢٠١٨ م، أخبار اليوم بعنوان حصاد ٢٠١٨ م - قوانين ضريبية،عواد شكشك، ٥ ديسمبر ٢٠١٨ م

راجع قسم التشريع بمجلس الدولة مشروع القانون، وانتهي إلي أنه يتفق مع أحكام الدستور ويحقق التجانس بين نصوصه وغيره من القوانين ذات الصلة ويتسق مع أصول الصياغة القانونية.

أوصت اللجنة المشتركة بزيادة عدد لجان إنهاء المنازعات الضريبية، وكذلك دراسة المشاكل والعقبات التي تواجه تطبيق القانون وغيرها.

ويجدر الإشارة هنا الي أن البرلمان قرر تعديل مسمي القانون إلي تجديد العمل بدلاً من إعادة العمل بناءً علي مقترح " رئيس البرلمان " حيث راي أن مصطلح إعادة العمل يعني العمل به بأثر رجعي، وأنا أري أن هذا القانون عندما طبق عام٢٠١٨ قد قلل الكثير من النزاعات الضريبية، وقلل العبء علي محاكم مجلس الدولة، وتحصيل الضرائب كان أفضل من قبل، وقد أضاف القانون إلي اختصاصات اللجان المشكلة إنهاء المنازعات الضريبية اختصاص بنظر المنازعات الناشئة عن تطبيق القوانين التي تقوم علي تصفيتها مصلحة الضرائب العقارية.

وقد صدق" رئيس الجمهوريه " علي قانون رقم١٧٤لسنه٢٠١٨ بالتجاوز علي مقابل التأخير والضريبة المضافة والغرامات وتعديل بعض احكام القانون رقم١٤لسنة ٢٠١٨ بتجديد العمل بالقانون رقم٧٩ لسنة٢٠١٦ في شأن إنهاء المنازعات الضريبية، ونشرها بالجريدة الرسمية وضم أربعة مواد، تنص المادة الأولي منه علي أن يجدد العمل بالأحكام والإجراءات المنصوصة في القانون رقم٧٩لسنة٢٠١٦ في شأن تيسير إنهاء المنازعات الضريبية لمدة عامين .

وتستمر اللجان المشكلة وفقاً لأحكام هذا القانون في نظر الطلبات التي لم يتم الفصل فيها كما تختص بالفصل في الطلبات الجديدة التي تحال إليها بعد تاريخ العمل بهذا القانون(١) .

(١) مصراوي، مقال بعنوان الرئيس يصدق علي تعديلات قانون إنهاء المنازعات الضريبية، ١٥ أغسطس ٢٠١٨ م بقلم عمر مصطفي

المادة الثانية :- تستبدل نص المادة الضريبية القائمة أو التي تنشأ امام جميع المحاكم علي اختلاف درجاتها ولجان الطعن الضريبي ولجان التوفيق ولجان التظلمات بين مصلحة الضرائب المصرية أو مصلحة الضرائب العقارية والممولين أو المثقفين الناشئة عن تطبيق أحكام قوانين الضرائب التي تقوم المصلحتان المذكورتان علي تطبيقها وذلك اياً كان الحالة التي عليها الدعوي أو الطعن .

المادة الثالثة :- تستبدل عبارة مصلحة الضرائب المصرية أو مصلحة الضرائب العقارية بحسب الأحوال بعبارة مصلحة الضرائب المصرية أينما وجدت في القانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٦ المشار إليها .

المادة الرابعة :- خاصة بنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

٤ - قانون الضريبة علي الدخل :-

لقد صدر قرار جمهوري بإصدار قانون رقم ٩٧ لسنة ٢٠١٨بشأن تعديل بعض أحكام قانون الضريبة علي الدخل الصادر بالقانون رقم٩١لسنة٢٠٠٥ وذلك بعد إقرار مجلس النواب لنص هذا القانون حيث تم استبدال نص المادة الثامنة من قانون الضريبة علي الدخل الصادر بالقانون رقم٩١ لسنة ٢٠٠٥ واوضح الشرائح الضريبية كما يلي :-

الشريحة الأولي: تعفي من دخلهم في السنة ٨ آلاف جنيهاً .

الشريحة الثانية: من هم أكثر من ٨ ألاف جنيهاً حتى ٣٠ ألف يخضعوا لضريبة بواقع ١٠% مع إعفائها من ٨٥% من الضريبة المستحقة عليها.

الشريحة الثالثة: من هم أكثر من٣٠ ألاف جنيهاً حتى ٤٥ ألف جنيهاً يخضعوا لضريبة بواقع ١٥% مع إعفائها من الضريبة بنسبة ٤٥%.

الشريحة الرابعة: من هم أكثر من٤٥ ألاف جنيهاً حتى ٢٠٠الف جنيهاً حيث نسبة الضريبة ٢٠% مع إعفائها من الضريبة بنسبة ٧.٥%.

الشريحة الخامسة: من هم أكثرمن ٢٠٠ ألف جنيهاً نسبة الضريبة ٢٢.٥% .

وقد نصت التعديلات علي زيادة الشريحة الاولي المعفاة من ٥٠٠٠جنيهاً الي ٨٠٠٠جنيهاً سنوياً، ومنح الخاضعين للشرائح الثلاث التالية خصماً من الضريبة المستحقة عليهم علي النحو التالي(١) :-

الشريحة الثانية : خصماً بنسبة ٨٥% بدلاً من ٨٠% .

الشريحة الثالثة : خصماً بنسبة ٤٥% بدلاً من ٤٠% .

الشريحة الرابعة : وحتي ٢٠٠ألف جنيهاً خصماً بنسبة ٧.٥% بدلاً من ٥% .

وتنص المادة الثانية من القانون علي أن تسري أحكام المادة السابقة علي النحو التالي :-

أولاً : بالنسبة لممولي المرتبات وما في حكمها اعتباراً من أول الشهر الثاني لتاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

ثانياً : بالنسبة لممولي النشاط التجاري أو المهني أو غير التجاري أو إيرادات الثروة العقارية اعتباراً من الفترة الضريبية التي تنتهي بعد نشر القانون في الجريدة الرسمية .

وقد تم تعديل المادة ٥٨ بما يتوافق مع الممارسات الضريبية الصحيحة حيث يفصل إيرادات عوائد البنوك والشركات عن أذون وسندات الخزانة في وعاء مستقل عن الإيرادات الأخرى .

الدعائم الأساسية التي يقوم بها القانون

توسيع القاعدة الضريبية من خلال خفض أسعار الضريبة، وهذا له أثر إيجابي علي إضعاف حافز التهرب وتحسين مناخ الاستثمار ونمو حجم الأنشطة وهو ما يصب في النهاية في زيادة حصيلة الضريبة، مما أدي الي

(١) مراجع القانون علي موقع مصلحة الضرائب

زيادة حصيلة الضرائب علي الدخل لتصل الي ٢٣٥مليار جنيه كم هو موضح بالشكل التالى: (١)

الضرائب علي الدخــول والأربـاح والمكـاسب الرأسمالية القيمة بالمليون

.

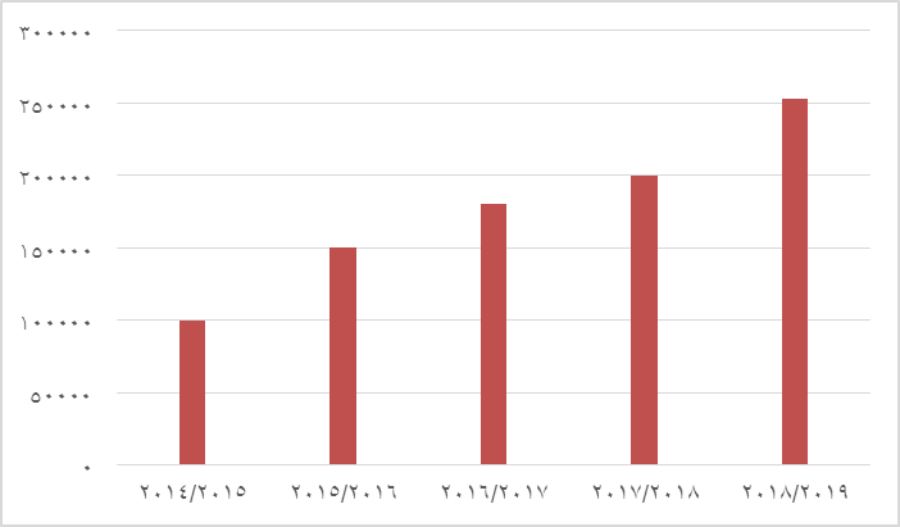

تغير توجه إدارة السياسة المالية من جمع أكبر قدر من الفائض الاقتصادي لدي المجتمع في الخزانة العامة إلي ترك الجانب الأكبر من الفائض ليُدار بواسطة أفراد ما بين الاستهلاك والإدخار والاستثمار وفي هذا الإطار تم تخفيض الحد الأقصى للضرائب علي الدخل ليصل الي ٢٢.٥%(٢).

الانعكاسات الإيجابية لقانون الضريبة علي الدخل علي المناخ الاستثماري:

أ. تيسير أسس حساب الاستهلاك بما يتماشى مع المعايير الدولية.

ب. تبسيط إجراءات ربط الضريبة وتحصيلها وإجراءات التظلم والتقاضي.

---

(١) قراءة السياسات المالية والنقدية الحالية وأفق للإصلاحات، لأحمد عبد الوهاب صادر عن برنامج الحرية الاقتصادية ٢٠١٨ ص ١٤

(٢) الموازنة العامة للدولة ٢٠١٨/٢٠١٩ علي موقع مصلحة الضرائب

ج. تشجيع الاستثمارات وتوسيعها من خلال تخفيض الضريبة الجمركية لمتوسط ٩% من المبالغ المستثمرة في الآلات والمعدات المستخدمة.

د. تيسير نظم الخصم واستحداث نظام جديد اختياري للدفعات المقدمة كبديل.

هـ. تحديد التكاليف واجبة الخصم بشكل لا يدع مجالاً للشك والخلط .

٥ - مشروع قانون الضريبة علي القيمة المضافة:-

إن ضريبة القيمة المضافة ضريبة غير مباشرة تفرض علي السلع والخدمات وهي ضريبة ترتبط بالإنفاق بمختلف أشكاله وتفرض علي ما يتم إضافته من قيم لدي كل مرحلة من مراحل الإنتاج والتداول السلعي أو عند تأدية الخدمات وعلية فهناك ثلاثة تعريفات لضريبة القيمة المضافة نذكرها علي النحو التالي:

التعريف العام : هي الضريبة المفروضة علي ما يتم إضافته للسلطة في كل مرحلة من مراحل الإنتاج والتداول أو عند تقديم الخدمة .

التعريف الاقتصادي : هي ضريبة تمثل الفرق بين سعر البيع الخاص للسلعة والخدمات بين تكلفة شراء المواد وعناصر الإنتاج الداخلة في تصنيع السلعة أو تأدية الخدمة

التعريف الضريبي : فقد عرفها الخبراء(١) بأنها الضريبة المحسوبة علي قيمة الأجور والأرباح المضافة للسلعة ويتم احتسابها كما يلي :-

ضريبة القيمة المضافة = الضريبة علي الاجور أو العمالة + الضريبة علي الأرباح .

---

١) د.أحمد عبدالصبور عبدالكريم أحمد الدلجاوي، تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في مصر (الضرورات والتحديات)، مجلة كلية الشريعة والقانون، فرع جامعة الأزهر بطنطا, , 2015ص٩.

أو ضريبة القيمة المضافة = الضريبة علي المخرجات – الضريبة علي المدخلات .

أو ضريبة القيمة المضافة = الضريبة علي المخرجات الخاضعة – الضريبة المدفوعة عليها " كافة المشتريات " .

ولقد حدد كريستوف جراند كولاس مستشار إدارة وسياسات الضرائب بصندوق النقد الدولي عشرة شروط لنجاح تطبيق ضريبة القيمة المضافة علي النحو التالي(١) :-

حكومة عازمة علي تطبيق الضريبة .

جدول زمني للتطبيق مصمم جيداً .

قانون لضريبة القيمة المضافة مصمم جيداً بإعفاءات قليلة بمعدل صفري للاستهلاك المحلي، وحد أدني مناسب للتسجيل يحدد نوع دافعي الضرائب بما يعكس قدرة الإدارة الضريبية .

إدارة مصممة جيداً ومتوجهه نحو العميل لإدارة ضريبة القيمة المضافة والعدد الكبير من الممولين .

موظفو ضرائب مدربون جيداً .

آلية الاسترداد .

نظام إدارة مميكن مع هيكل عقوبات فعال .

برنامج مراجعة فعال .

ومن أهم مزايا هذه الضريبة :-

أن مواردها كبيرة ومستقرة بفضل اتساع قاعدتها وتحدد مراحل تحصيلها وهذا ما جعل مايكل كين هو أحد الخبراء الدوليين في قضايا

([1]) "Enterprise The state of the ration 30/9/2016"
بعنوان كل ما تريد أن تعرفه عن ضريبة القيمة المضافة

الضريبة علي القيمة المضافة ونائب مدير قسم شئون المالية العامة بصندوق النقد الدولي القول بأن هذه الضريبة تتمتع بمقدرة تحصيلية عالية(١) .

ولعل هذه الميزة قد دعت بعض معارضي هذه الضريبة في الولايات المتحدة الأمريكية يوصفها بأنها ماكينة لصنع النقود .money machine وإنها لهذا السبب تشجيع علي تضخم حجم الحكومة وهو ما لا يرحبون به(٢)

ويجدر الإشارة هنا إلي أن هذا المشروع تضمن ٧٤ مادة بالإضافة إلي ١٠ مواد للإصدار وبالإضافة لذلك فقد نص في المادة ٦٧ من مشروع القانون بتشديد عقوبة التهرب الضريبي بالسجن ٣ سنوات حد أدني بعد ما كانت ستة اشهر كل هذا من أجل تحقيق الشمول المالي.

([1]) M.keen, and B.lockwood, the value Added Tax : its causes and consequences< IMF Working Papers, no 183, July 2007, and M.Keen,Taxation and Development< IMF Working Papers, No.220< Sept-2012,P 11

([2]) The Economist," The VAT of the land" the Economist, 3 May 2012, www.economist.com

الخـــاتمـــة

أوجز بحثي في كلمات قليلة وهي أن الشمول المالي يستهدف الشرائح المهمة مثل (الفقراء ومحدودي الدخل)، خاصة المرأة وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، والأطفال والشباب وغيرهم، المستهدفين من الشمول المالي ليسوا فقط الأقل دخلاً وإنما سكان المناطق البعيدة عن المدن الكبري التي لا يوجد بها بنوك بالإضافة إلي الناس التي خرجت من أشكال الاقتصاد الرسمي للدولة وتقليل عجز الموازنة من خلال زيادة الإيرادات الضريبية. وبينت الدراسة عدة نتائج يجب أخذها بعين الإعتبار وهى:-

النظم الضريبية ليست مجرد ظاهرة اقتصادية أو مالية خالصة، بل أنها ظاهرة سياسية بامتياز أيضاً وأتذكر هنا المقولة الشهيرة التي بلورت العلاقة بين فرض الضرائب والتمثيل السياسي لا ضرائب بدون تمثيل taxation no without representation ، وعموماً فإن القرارات التي تتخذ بشأن السياسات الضريبة لا تتخذ من فراغ، بل هي نتاج تفاعلات اجتماعية وسياسية بين طبقات وشرائح مختلفة من المجتمع في سياق تاريخي محدد محلياً وكذلك عالمياً، ففي عصرنا الحالي عصر التكنولوجيا لم تعد الدول تملك تصميم سياساتها الضريبية في عزلة عما يجري في باقي الدول ولا في تجاهل لما تتخذه المؤسسات الدولية من قرارات وما تنص عليه الاتفاقيات الدولية من مبادئ وقواعد في الشأن الاقتصادي عموماً وفي شئون الضرائب والجمارك خصوصاً كما أنه لا يمكن تصميم السياسات الضريبية دون مراعاة التنقلية السريعة لرأس المال وللأنشطة الاقتصادية عبر الحدود، وما يتصل بذلك من اثار علي التنافسية الدولية.

يهدف إصلاح قانون القيمة المضافة للوصول إلي نظام ضريبي حديث ومتكامل وذلك لتوسيع القاعدة الضريبية وتفادي أوجه القصور وعلاج تشوهات قانون المبيعات وتحقيق العدالة الاجتماعية كخطوة في منظومة الإصلاح الضريبي .

تطبيق منظومة تحصيل المستحقات المالية الحكومية إلكترونياً يعد خطوة من أهم الخطوات في مجال الشمول المالي ودعم التحول الإلكتروني وزيادة المتعاملين مع القطاع المالي الرسمي

يعد تقديم الإقرار الضريبي إلكترونياً خطوة حيوية وهامة في ملف الإصلاح الضريبي .

إن تطور المنظومة الضريبية سوف ينعكس علي المجتمع الضريبي لمساعدته في تطبيق القانون، وضم الاقتصاد غير الرسمي وكذلك الحد من التهرب الضريبي .

تعمل مصلحة الضرائب علي دعم الالتزام الطوعي من خلال توفير البيانات والمعلومات ليتفهم المواطن كيفية التعامل مع الضريبة لكي يتحقق الالتزام الطوعي بأقل تكلفة، من خلال الندوات التي تنظمها مصلحة الضرائب علي مستوي محافظات الجمهورية فقد نظمت أكثر من ٤٠٠ ندوة علي مستوي المحافظات بالإضافة للندوات التي تعقدها بالغرف التجارية، وعقد اكثر من ٥٠٠ دورة تدريبية لكل من المحاسبين والممولين، وإسهام الموقع الالكتروني لمصلحة الضرائب في تقديم كل المعلومات والأخبار الضريبية بما يساعد علي تحقيق الالتزام الطوعي .

الإقرار بدور الاقتصاد غير الرسمي كمحرك رئيسي للنمو وخلق فرص العمل، وضرورة توفير سياسات تستهدف تنمية هذا الاقتصاد لدعم توفير فرص العمل وضمان تحوله إلي مشروعات تتمتع بالاعتراف القانوني السليم ويكون لديها كافة الحقوق والمسئوليات .

أن الإصلاح الضريبي له دور في دعم الاقتصاد المصري حيث أنه من ملامح الإصلاح الضريبي المتكامل هو الربط بين التشريع الضريبي والإدارة الضريبية والممولين أو ممثليهم سواء كانوا محاسبين أو محامين، لأن كل منهما يؤثر علي الآخر ويتأثر به، وكلاهما في النهاية يؤثر علي المصلحة العامة للاقتصاد الوطني إما إيجاباً وإما سلباً ولذلك لابد من الأخذ بنظام

ضريبي يتواكب مع التطورات الحديثة والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ولأن الضريبة من الإيرادات السيادية التي تعتمد عليها الدولة في نفقاتها .

ضرورة وجود الثقة بين مصلحة الضرائب وبين الممولين من خلال احترام الإقرارات الضريبية المقدمة من الممول، وافتراض الثقة حتي يثبت العكس.

١٠. التوازن بين الأهداف العامة للسياسة الضريبية (الاقتصادية / الاجتماعية /المالية) من خلال إحداث توازن في الاتي :-

الجمع بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة لتحقيق الأهداف المالية وهي زيادة حصيلة الضرائب .

استخدام كفاً لحصيلة الضرائب حتي يشعر المواطن بمردود حصيلة الضرائب.

التوصيات

بعد تجلية الجوانب المتعددة لموضوع الدراسة " حتمية تهيئة النظام الضريبى لدعم الشمول المالي" فإن الدراسة توصى بما يلى:-

تشكيل ملتقي دائم للشمول المالي تحت مظلة البنك المركزي وهيئة الرقابة المالية واتحاد بنوك مصر ووزارة المالية، وتكون له أمانة فنية، وعدد كاف من العاملين المتفرغين، ويختص بإدارة الحوار والتعاون بين البنك المركزي وبين العاملين في القطاع المالي والمصرفي والجهات الأخرى المعينة من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني الاقتصادي، وتكون التوصيات والتوجهات الصادرة منه معبرة عن توافق بين الأطراف المعنية علي أن تعمل الأمانة الفنية لهذا الملتقي علي متابعة تنفيذ القرارات والتوصيات التي تصدر منه .

مزيد من التواصل بالإعلام لشرح ما يعني الشمول المالي للمواطنين، وعرض التشريعات الجديدة التي تصدرها مصلحة الضرائب لدعم الشمول

المالي من قبل متخصصين اقتصاديين علي شرائح المجتمع لمعرفتها والوعي بها .

التركيز علي المبادرات المعروضة من البنك المركزي المصري وعرضها بشكل وافي علي كافة شرائح المجتمع .

الاهتمام بالتثقيف المالي من خلال تبني استراتيجيات وطنية للتعليم المالي مثل برامج محو الأمية المالية، وإدراج التثقيف المالي في مراحل التدريس بداية من المرحلة الثانوية لضمان الوصول إلي أكبر قاعدة من الطلاب في المستقبل .

الاستفادة من الخبرات الدولية والعربية الناجحة في مجال الشمول المالي.

تشجيع البنوك علي تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبأسعار فائدة منخفضة من خلال منحها امتيازات مادية كإعفاءات ضريبية علي الأرباح المحققة من أنشطة تمويل تلك المشروعات .

الاهتمام بالشمول المالي والتوسع في الاقتصاد الرقمي ربما يؤديان إلي تسهيل المعاملات وهو أحد أهم مؤشرات تحقيق السعادة الاقتصادية فلا سعادة بدون تنمية مستدامة ولا تنمية مع مديونية .

حث البنوك المركزية علي أهمية التوسع في استخدام نظم الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المالية المختلفة بالاعتماد علي أساليب متعددة في التنبؤ بهدف تعزيز قدرتها علي اتخاذ الاجراءات الاحترازية اللازمة في مواجهة الازمات قبل حدوثها بوقت كافً .

المراجـــــع

- أحمد ذكر الله – تطورات المشهد الاقتصادي، تقرير دوري – المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية مصر ٢٠١٧/٥/٦م
- أحمد يونس البطريق – المالية العامة الضرائب والنفقات العامة – الدار الجامعية – الإسكندرية ٢٠٠٧م ،اقتصاديات المالية العامة – الدار الجامعية – الإسكندرية ١٩٨٥م .
- ارشد جاسم – الشمول المالي وأثره في تحقيق النجاح الاستراتيجي للمنظمات الخدمية، دراسة استطلاعية لعينة من القطاع المصرفي الخاص العراقي – مجلة الكلية الإسلامية – الجامعة الاسلامية ٢٠١٨م، العدد٤٩
- أشرف عبد القادر وآخرين – دور التنمية المحترفية في نشر الشمول المالي – مجلة المصرفي – بنك السودان المركزي ٢٠١٧م
- البنك المركزي المصري – استراتيجية الشمول المالي المعهد المصرفي– مصر ٢٠١٧م .
- جبران مسعود الرائد – المعجم اللغوي دار العلم للملايين ٢٠٠١م .
- الجريدة الرسمية – قرار إنشاء المجلس القومي للمدفوعات طبقاً للقرار الجمهوري رقم٨٩لسنة٢٠١٧م العدد١٦١مكرر (أ) القاهره ،١٣فبراير ٢٠١٧م
- جلال الدين رجب – دراسة حول احتساب مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي والإجمالي في الدول العربية– صندوق النقد العربي – يونيو٢٠١٨م .
- جلال الشافعي – الموسوعة الحديثة في المحاسبة الضريبية ٢٠٠٦م .
- دريد محمود السامرائي – الاستثمار الأجنبي، المعوقات والضمانات القانونية – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت ٢٠٠٦ م.

- رفعت المحجوب – المالية العامة والنفقات والايرادات العامة الجزء الثاني – دار النهضة العربية ١٩٦٨م
- رمضان صديق – الادارة الضريبية الحديثة – دار النهضة العربية ٢٠٠٦ .
- زين العابدين ناصر – النظام الضريبي المصري – دار الفكر العربي –القاهرة ١٩٨٥م .
- سالم محمد الشوابكة – الازدواج الضريبي في الضرائب علي الدخل وطرق تجنبه – مقال منشور بمجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد ٢١/العدد٥٢٠ .
- سوزي عدلي ناشد – أساسيات المالية العامة – منشورات الحلبي الحقوقية – لبنان ٢٠٠٩م
- شحاته سليمان – القطاع غير المنظم ودورة في التنمية – كتاب مجلة العمل – اكتوبر ٢٠٠٥)
- الشمول المالي في مصر – هل لمحدودي الدخل نصيب في إتاحة الأدوات المالية؟ – مركز هردو لدعم التغيير الرقمي – القاهره٢٠١٨م
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لأبو نصر إسماعيل الفارابي طبعة دار العلم للملابين– بيروت –الطبعة الرابعة ١٩٨٧م.
- صندوق النقد العربي – العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي٢٠١٥.
- عاطف صدقي – مبادئ المالية العامة – دار النهضة العربية – القاهرة ١٩٦١م .
- عبد الحكيم الرفاعي – الضرائب المباشرة دراسة مقارنة – مكتبة عبدالله وهبة – القاهرة ١٩٤٤ .
- عدلي محمد توفيق – أصول المالية العامة – الإسكندرية١٩٨٧م

- فتحي أحمد دياب عواد – اقتصاديات المالية العامة – دار الرضوان للنشر والتوزيع – عمان ٢٠١٣م .
- لافرييـر laferiere – دروس الماليـة العامـة بجامعـة بـاريس السـنه الدراسية ١٩٤٥م /١٩٤٦م
- لجنة العمل والشئون الاجتماعية التابعة للاتحاد الأفريقي، تأثير الازمة العالمية علي العمالة وأسواق العمل في أفريقيا، متابعة توصيات الدورة السادسـة للجنـة العمـل والشـئون الاجتماعيـة حـول الدراسـة بشـان الاقتصاد غير الرسمي وثيقة رقم ١٥٥٣٠ ls AC EXP .5.SA
- مجدي الأمين – الخدمات الماليـة بين الاستبعاد والشمول – مجلـة المصرفي – العدد١٧٧ – السودان ٢٠١٥
- مجدي شهاب – أصول الاقتصاد العام المالية العامة – دار الجامعية –الاسكندرية ٢٠٠٤م.
- محمد السعيد وهبة – صور التهرب الضريبي – دار النشر والثقافة – الإسكندرية ١٩٦٦م.
- محمد مرسـي فهمـي – محاضـرات تمهيـدي ماجسـتير – كليـة التجـارة جامعة عين شمس القاهرة ١٩٨٥م
- محمد وديع بدري – دراسات في المالية العامة – دار المعارف – القاهرة ١٩٦٩م
- محمود رياض عطية – موجز في الماليـة العامـة– دار المعارف – القاهرة ١٩٦١م .
- محمـود محمد خيـر الـدين – الشـمول المـالي ودوره فـي تحقـق التنميـة الاقتصـادية "نمـاذج دوليـة" – دار التعليم الجـامعي الطبعـة الاولـي – الاسكندرية ٢٠١٩م .

- مشروع التحول إلي الاقتصاد غير النقدي – دراسة مقدمة من اتحاد بنوك مصر واتحاد الصناعات المصرية ٢٠١٦م .
- الملحق الاقتصادي لجريدة الوطن – مقال بعنوان أهمية تطبيق الفاتورة الضريبية الإلكترونية ٢٠١٨/١٠/٧ – بقلم / دينا عبد الخالق .
- ممدوح عبد الحميد الهباتمي – الحصر الضريبي دراسة تحليلية للتشريع الضريبي المصري – رسالة دكتوراه ١٩٩٣م – كلية حقوق طنطا .
- مهدي محفوظ – علم المالية العامة والتشريع الضريبي دراسة مقارنة – الطبعة الرابعة ٢٠٠٥م
- المؤتمر الضريبي السنوي لبرايس ووترهادس كوبرز تحت عنوان التحديات الضريبية في مصر والتحول الرقمي للضرائب المصرية .
- ندوات ومؤتمرات
- ندوة نظمتها مصلحة الضرائب واتحاد الصناعات المصرية عن كيفية التسجيل وتقديم الإقرار الضريبي إلكترونياً .
- ياسر حسين بهنسي – الجرائم الضريبية ٢٠١٥م – القيمة الاولي – مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع.

المراجـع الاجنبيـة

● At Gore And RE. Rubin Reinvening services at the IRS. Internal Revenue Department of treasury, Washington D.C 1998.

● Bureau International Du, Travail Methodes, et Instrumets d'Appuiau secteur Informel en Afrique .

● Center for financial (cif 2018) Washington Dc.USA

● DUCKE Dennins,IV ANY Gabor , KAN MARK ,THE SHADOW ECONOMY acritical analysis GAIN verlag Germany2008

● HR Khan : financial in clusion and financial stability are they two sides of the same coin Address by shri HRKHAN ,Deputy covernor of the reserve bank of India at BANCO2011,organized by the indian bank ers Ass citation and Indain overse as Indian bankers chennia ,November 2011 .

● M.Keen , and B.Lock wood , the value Added tax : its causes and con seg uenles , Imf working papers, no. 183 , july 2007, and M. keen , taxation and development , Imf working papers , no . 270 sept . 2012,p.11 .

● NATI NSUNIES, MODELLE de Convention unies concemant des doubles imposition entre pays developpes et pays en development ST / ESA /102,NEWYORK 1980 .

● Organisation de cooperation et devloppement economique : Manuel sur lamesure de l'economie non observee , service de publication de L'ocde,paris,2003

● parll and mere eado,financial incluslion poverty and Income ,Inequality in developing Asia "worldbank" . washonton 2015

● Richard A Musgarave and peggy b Musgrave public financein theory and practice 1976.

● The Economist , "the VAT of the land" , the Economist , 3 May 2012 , www.economist.com

● Trotabus, finances Publiques, Paris 1964

● World bank ,remittance ,prices worldwide LSSU,2014

● World bank ,the Global index date bas 2014.

المـــواقـــع

● مركز البديل للتخطيط والدراسات الاجتماعية متاح علي الموقع

https://elbadil–pass–or/26–9–2017
تحت عنوان كيف لمصر ان تحقق الشمول المالي .

- معجم المعاني متاح علي الموقع
https://www.almaany.com
- البنك الدولي "الشمول المالي عامل رئيسي في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء" في ٢٠١٨/٢/١٩م متاح علي الرابط التالي
https:/www.albankaldawli.org/tropic/financiationclusion/overview
- النشرة التعريفية للشمول المالي للبنك المركزي المصري
https://goo.gl/XKKta6
- الانتهاء من مشروع قانون الإجراءات الضريبية الموحد من موقع
https:/www.mubassher.info/news/1/3/2019
- فريديريك شفايدر ، دومينيك انستي "الاختباء وراء الظل" نمو الاقتصاد الخفي ، سلسلة قضايا اقتصادية العدد ٣٠مارس ٢٠٠٢ صندوق النقد الدولي واشنطن نسخة إلكترونيه متاحة علي الموقع
www.imf.org/external/pubs/ft/issues/issuess30/ara/issue30alpdf.
- Bureau international du travail ,resolution et conclusions ,concernant le travail decent et l'economie in formelle,adoptees , le 19,juin2002 conference international du travail goesession Geneve,2002 disponilbles aladresse .
- www.ilo.org/public/French/standards/relm/lic/pdflpr25
- Bureau international are du travail ,l'economie informelle,opct,geneve ,2007.
- www.ilo.org/public/French/standards/relmlgb/doc/gb298/pdf/esp-4pdf

إدارة الشئون الاقتصادية و الاجتماعية تحديثات وتعديلات نظام الحسابات القومية ١٩٩٣م منشورات الأمم المتحدة (علي الخط) نيويورك ٢٠٠٥م وثيقة

St /esa/serf/2/r ev/add/2005

http://unstates.un.org/unsd/publication/series

عمرو عامر بدء تطبيق نظام تقديم الإقرارات الضريبية إلكترونياً في ٣٠/سبتمبر ٢٠١٨م .www.vetogate.com

بوابة فيتو مقال تحت عنوان رقم تسجيل ضريبي لكل ممول اعتباري من اول مايو المقبل بتاريخ ١٥نوفمبر ٢٠١٨م بقلم عمر عامر .

www.vetogate.com

- www.almasdar.com/92559

في ٢٠١٩/٥/١٤ ، ٢٠١٩/٥/١٩

- مقال بعنوان مكافحة التهرب الضريبي والتجنب الضريبي علي رأس أولويتنا .

Enterprise the stat of the nation 30/9/2016.

- مقال بعنوان كل ما تريد أن تعرفه عن ضريبة القيمة المضافة .

http:/akhbarelycom.com/news/newdtaill

20% 2766720/1/7%2020% /20%قوانين / 20%ضريبه/ سهم c/20%20%خدمة20%المستثمرين20%/المواطنين20%/